



The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
<http://ageconsearch.umn.edu>
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

ندوة

معهد الدراسات الاستراتيجية

أكاديمية ناصر العسكرية العليا

٢٠١١ أبريل

التطوير المطلوب لتنمية سيناء "حتميته وأبعاده"

الدكتور / إبراهيم سليمان

أستاذ الاقتصاد الزراعي جامعة الزقازيق

مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا

برغم إنفاق المليارات على البنية الأساسية، وصدور قرار جمهوري بتخصيص ٤٠٠ ألف فدان للزراعة وبناء قرى عديدة وحفر ترعة السلام، إلا أن المشروع مازال يعاني الكثير من التأكؤ والعنفات وتدنى معدلات الإنجاز رغم أهميته الاقتصادية والمعمارية والاجتماعية والعسكرية . فقد بلغت " نسبة التدهور في تنفيذ مخطط تنمية سيناء ٧٠% في المشروعات الزراعية ، ونحو ٦٦% في الصناعة والتعدين والبترول ، ونحو ٨٦% في المياه والصرف الصحي، ويبدو أن تعدد المشروعات القومية المستهدفة منذ الخطة الخمسية الرابعة أي منذ عام ١٩٩٧ وهي مشروع توشكى وشرق العوينات والوادى الجديد قد ألقى بظلاله على تنفيذ المشروع القومى لتعمير وتنمية سيناء، فأخر أولويته، وحتى المشروعات القومية مثل شرق التفريعة ووادى التكنولوجيا -برغم ارتباطها الوثيق بالبنية الأساسية في سيناء مثل ترعة السلام ومنطقة سهل الطينة- لم يتم التنسيق بينها، ثم تلى ذلك قيام حرب الخليج وأحداث ١١ سبتمبر ثم حرب الخليج الثانية والتالي حالت دون استكمال المشروع القومى لتنمية سيناء.

١. مبررات حتمية تفعيل المشروع

١-١. القضاء على الأطماع الإقليمية في أرض سيناء كديل لإيجاد دولتين لشعبين

يؤكد سيناريو مستقبل سيناء كما تراه إسرائيل في تقرير نشر في منتصف شهر فبراير ٢٠١٠ أنه أمام ضيق مساحة إسرائيل وزيادة السكان يضرب مبدأ إقامة دولة فلسطينية على أرض الضفة الغربية لفلسطين نظرية الأمن الإسرائيلي والدولة اليهودية، فمن الصعب جداً إيجاد بديل لنقل لأكثر من ٢٩٠ ألف مستوطن إسرائيلي يعيشون في الضفة الغربية، كما أن انسحاب إسرائيل من هذه المناطق حرمانها من عمقها الاستراتيجي وجزء كبير من مؤسساتها الدينية في الضفة الغربية والتي تحتل مكانة خاصة في الفكر الديني اليهودي، ومن ثم لابد من وجود حل إقليمي متعدد الأطراف بين إسرائيل ومصر والأردن والشعب الفلسطيني لإقامة دولة للفلسطينيين، ومضمون هذا السيناريو تنازل مصر عن ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي سيناء للدولة الفلسطينية المقترحة وهذه المساحة عبارة عن مستطيل يمتد ضلعه الأول على مساحة ٢٤ كيلو مترًا مربعاً على ساحل البحر المتوسط من مدينة رفح غرباً حتى حدود مدينة العريش، بينما يمتد الضلع الثاني لهذا المستطيل على مساحة بطول ٣٠ كيلومتراً مربعاً من غرب كرم أبو سالم وجنوباً بموازاة الحدود المصرية الإسرائيلية. هذه المساحة التي يقترح ضمها تضيف إلى غزة مساحة تعادل ثلاثة مرات مساحتها الحالية البالغة حوالي ٦٥ كيلومتراً مربعاً، وهذه المساحة من أرض سيناء التي يفترض قبول مصر التنازل عنها توازى ١٢% من مساحة الضفة الغربية المزعum ضمها إلى الأراضي الإسرائيلية لتسوّل المستوطنات الحالية، في المقابل تحصل مصر على مساحة أقل قليلاً من ٧٢٠ كيلومتراً مربعاً في صحراء النقب وبالتحديد في منطقة وادي الفتران !!

يفترض التقرير أن هذا التقسيم يحقق مكاسب كبيرة لجميع الأطراف حيث يحقق للدولة الفلسطينية اقتصاداً مستقراً وتنمية مستداماً، من خلال الحصول على ٢٤ كيلومتراً مربعاً على شاطئ البحر المتوسط، يواجه مياهاً إقليمية تمتد حوالي ٩ أميال داخل البحر يتوقع أن يستكشف فيها الغاز الطبيعي، وتسمح بإنشاء ميناء ومطاراً دوليين كبيرين على بعد ٢٥ كيلومتراً من الحدود مع إسرائيل، هذا إلى جانب إقامة مدينة فلسطينية جديدة على أرض سيناء تستوعب مليون شخص يمثلون الزيادة المحتملة لسكان قطاع غزة في السنوات القليلة المقبلة، كما أن هذا الامتداد في أرض سيناء سوف يخلق واقعاً اقتصادياً جديداً على المنطقة كلها حيث يوجد تواصلاً في حركة

^١ أعده لواء احتياط «جيورا إيلاند» مستشار الأمن القومي السابق في إسرائيل عنوانه «البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين» يقع في ٣٧ صفحة أعده مركز "بيجين-السداد" للدراسات الاستراتيجية

التجارة البرية والبحرية بين دول الخليج ودول أوروبا والبحر المتوسط، لأن تنفيذ هذا المخطط سيؤدي في النهاية إلى فتح آفاق التعاون بين غزة وإسرائيل وبقية الدول العربية، حيث سيكون هناك منفذ لدول الخليج على البحر المتوسط لأول مرة من خلال ميناء غزة وشبكة واسعة من المواصلات، كما سوف تسمح إسرائيل بإقامة نفق يعبر من الأراضي الإسرائيلية يصل بين مصر والأردن بطول ١٠ كيلومترات خلال الأرض المنوحة لمصر في صحراء النقب، مما يفتح الطريق أمام توابل بري بين مصر والأردن والعراق والسعودية ودول الخليج.

ومن بين المكاسب الإضافية التي ستحصل مصر عليها مساعدة الغرب في إقامة محطات نووية للكهرباء وتحلية مياه البحر والتكنولوجيا المتقدمة لمواجهة نقص المياه المحتمل ورودها من نهر النيل في السنوات المقبلة مما سيفرض على مصر ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تحلية مياه البحر. كما أن تغيير الحدود بين مصر وإسرائيل سوف يسمح لمصر بإجراء تعديلات على حجم القوات المصرية في سيناء بحيث تتحقق السيطرة المصرية الكاملة على سيناء وبهذا ينتهي الصراع العربي الإسرائيلي تماما.

ويرى التقرير أن الأردن هي أكثر الأطراف استفادة، حيث ستقام شبكة من الأنفاق والسكك الحديدية والمواصلات بين ميناء غزة والأردن مما ينهي الحسابيات بين سكان الأردن من بدو وادي الأردن ومواطني المملكة من الفلسطينيين حول ما يسمى الوطن البديل الذي يهدد استقرار الدولة الهاشمية لأن غالبية سكان الأردن من أصل فلسطيني

هذا المشروع يعني أن شبكة المواصلات المقترنة لربط غزة والأردن والسعودية ومصر والعراق ودول البحر المتوسط سوف تعبّر من خلال أنفاق داخل الدولة العبرية أي أنها ستحصل على رسوم عبور من كل سيارة تعبّر هذه الأنفاق، كما أن إسرائيل سوف تتحكم في حركة التجارة بين دول الخليج ودول أوروبا والبحر المتوسط، ويعني أيضا التنازل عن مساحة من أرض سيناء مقابل حصول مصر على أرض صحراوية لا تصلح لشيء على الإطلاق في وادي فiran في صحراء النقب حيث لا زرع ولا بشر، كما أن ربط دول الخليج بقطاع غزة من خلال إسرائيل سوف يضر كثيرا بحركة الملاحة في قناعة السويس وربما أصبح بديلا بريا في السنوات المقبلة، حيث ستكون الرسوم والوقت والتكاليف أقل بكثير وربما ترى فيه إسرائيل بديلا أفضل وأقل تكاليف استثمارية لمشروعها الخاص بقناة تربط البحرين الأحمر والمتوسط عبر البحر الميت، وستكون معونات في برنامج للتنمية المصري مشروطة وشديدة. ويتوقع أن تستخدم إسرائيل شبكة المواصلات التي ستقام من خلال الطرق والأنفاق

² أين مشروع مارشال في أوروبا لإعادة بناء ما خربته الحروب بعد توقيع اتفاقيةكامب ديفيد بين مصر وإسرائيل

بين غزة والأردن من جانب ومصر والأردن من جانب آخر لفتح أسواق دول الخليج للصناعة الإسرائيلية مقابل البترول والغاز

وبالتالي لا يمكن تجاهل أثر التلاؤ الحالي في تنمية سيناء والتركيز فقط على بعض المناطق فيها دون الأخرى خاصة مشروعات الاستثمار السياحي، بينما سيناريو المشروع المقترن يتضمن رؤية محددة لشواطئ سيناء على البحر المتوسط وكيف سيكون مستقبلها في ظل قيام الدولة الفلسطينية، فمشروعات التنمية السياحية كانت على شواطئ شرم الشيخ والغردقة، بينما يتبنى مشروع إسرائيل مستقبلا آخر لشواطئ سيناء على البحر المتوسط، وربما يراهن أنصار هذا السيناريو على أن استمرار ضغوط الظروف الاقتصادية الصعبة الحالية والاحتياج المصري الملحق للدعم المالي أو الاقتصادي مما يهيئ الفرصة لقبول تنفيذ هذا المشروع، خاصة مع التأويح ب مجالات التعاون التكنولوجي.

كل هذه المؤشرات تعظم الإصرار على البدء فورا في تفعيل البرنامج الوطني لتنمية سيناء، وما يصاحبه من دفع الملايين من سكان الدلتا والصعيد للانتقال إلى هذا الجزء العزيز من الوطن، باعتبار أن قضية تعمير وتنمية سيناء. تختلف تماما عن أية مشروعات عمرانية وزراعية وصناعية في أي بقعة أخرى من أرض مصر. لأن تنمية سيناء تعني بشكل مباشر أمن سيناء وأمن مصر كلها^٣.

٢-١. تنمية سيناء تحقق الأمن القومي الدائم لحدود مصر الشرقية

إن كثافة العمران لمجتمعات سكانية مستقرة اقتصاديا واجتماعيا تعيق أي تقدم للجيوش الغازية، حيث يحجم فيها العدو مهما عظمت حجمه عن احتلال مناطق عالية الكثافة العمرانية، وأي تدمير للعمران المتوقع من التنمية نتيجة العدوان الخارجي تبدو تكاليفه الاجتماعية ضئيلة مقارنة بمنافع وقف زحف المعتمدي نتيجة كثافة التعمير وال عمران، ويجد الإشارة إلى أن استراتيجية التنمية نحو تحقيق الأمن القومي لا تتعارض مع تحديد السياج الأمني العسكري الذي يتاسب مع تقنيات وإستراتيجيات الدفاع الحديثة.

³ هناك صور منشورة في الصحف الأجنبية أيام حرب ١٩٥٦ لجنود إسرائيليين يترجلون من دباباتهم عند عبورهم إلى أراضي سيناء ليقبلوا تلك الأرض التي يعتبرونها أرضا مقدسة لأنها الأرض التي تلقى فيها موسى الوحي من ربها.. وهي الأرض التي خرج إليها اليهود بعد أن تم طردتهم من مصر

٣-١. تخفيف حدة سؤ توزيع الموارد الطبيعية والبشرية

تبلغ مساحة سيناء ٦١ ألف كم^٢ تمثل ٦% من إجمالي مساحة مصر التي تبلغ ١٠٠١٣٥٠ كم^٢. ويجد الإشارة أن ٩٦% من سكان مصر يشغلون على حوالي ٦% فقط من أرض مصر في لواي القديم، ولذلك فنقل حوالي ٤-٣ مليون سمة للعمل في المشروع القومي لتنمية سيناء يلعب دورا هاما في تخفيف عبء الكثافة السكانية عن الوادي لعدة ملايين من الشباب الذي سوف تناح له فرص عمل مجذبة، حيث يتوقع أن يساهم هذا المخطط في توطن ٢٠٤٥٧ مليون نسمة في شمال سيناء وحدها وأربعة ملايين نسمة في إجمالي ربع سيناء متضمنة الأجزاء التابعة لمحافظات القناة الثالث ومحافظة جنوب سيناء وتوفير ٦١٢ ألف فرصة عمل بدعم ومشاركة القطاع الخاص

٤-١. حتمية تبني مفهوم تنمية سيناء كمشروع قومي

يرجع تباطؤ إنجاز المخطط القومي لتنمية سيناء بصفة أساسية إلى غياب مفهوم وفلسفه ومنهجية المشروع القومي والعمل داخل إطاره أكثر منه لضعف التمويل وضعف التنسيق بين الوزارات المعنية. ولذلك لابد من قناعة متخذ القرار أن هناك على أرض الواقع مقومات كافية تجعل المشروع القومي لتنمية سيناء على رأس أولويات كل المشروعات القومية لأنها يحقق دمما للكيان الاقتصادي والاجتماعي لسيناء مع باقي الأقاليم المصرية من خلال برنامج يرتكز على الارتقاء بمستوى استغلال واستثمار الموارد المتاحة لتلبية احتياجات المجتمع المحلي، وتحقيق فائض تصديرى والمساهمة الفعالة في حل مشكلة التكدد السكاني في الوادي القديم، حيث أن سيناء جديرة بذلك عن باقي المشروعات القومية الأخرى فهي تضم مقومات كل أنماط التنمية الزراعية والصناعية والسياحية والتعدينية علاوة على تحقيق تميّتها للأمن القومي المصري، بل والعربى

٥-١. سيناء منطقة واعدة بالكثير بالنسبة لمصادر الطاقة

تدفق البترول حاليا من أطراف سيناء الغربية من حقول بلاعيم بحري وبلاعيم برى وسدرا وعسل ومطامر، ومن محافظة جنوب سيناء -أهم الموقع المنتجة للبترول- (أبو رديس ورأس سدر وموقع بحرية بخليج السويس) حيث تنتج وحدها ثلث إنتاج مصر من البترول ، ولكن هناك دلالات قوية علمية على أن أرض سيناء و المياه بها بالبحر المتوسط يرقدان على احتياطات كبيرة محتملة من البترول والغاز ، حيث تؤكد الشواهد الجيولوجية وآبار الحفر الاستكشافية وجود الغاز على امتداد المياه الإقليمية المواجهة للدلتا في اتجاه الشمال الشرقي ب المياه البحر المتوسط

أمام شمال سيناء كما أكد الخبراء في تقرير نشر في عام ٢٠٠٤ أن أعمال البحث والاستكشاف التي تمت بسيناء وبمياهها الإقليمية بالبحر المتوسط أعطت مؤشرات جيدة وقوية على وجود البترول والغاز الطبيعي بكميات تبلغ ١٠ مليار برميل مكافئ من زيت البترول ، كما أكد خبراء شركة البترول البريطانية^٤ بنفس التقرير وجود احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي بشمال سيناء شفي منطقة امتناعها ، كما أن الخط الموحد للغاز الطبيعي الذي عبر قناة السويس ، ليس هذا فحسب بل أن شبكة خطوط الغاز التي امتدت ويمكن أن تمتد لأي مكان بسيناء تحفز المستثمرين للاستثمار في الصناعات الثقيلة بسيناء ، علاوة على أنه بفضل هذا الخط الموحد قد تحولت سيناء إلى محطة رئيسية لتصدير الغاز المصري للأسوق العالمية.

٢. أسلوب استبعاد المعوقات على المستوى القطاعي، والمكاني، وشبه الجزيرة

يجب بالتوالي توفير حواجز جذب لأكبر عدد من الكوادر العلمية والإدارية للعمل في سيناء مع توفير درجة عالية من الامركزية وحرية الحركة واتخاذ القرار بعيداً عن الروح البيروقراطية التقليدية وفي ذات الوقت الاعتماد بالدرجة الأولى في جميع العمليات التنموية في سيناء على أبنائها، فأهالي سيناء وأبناؤها هم أداة التنمية وهدفها الأول، بما يعني أن يكون التحديث الاجتماعي والثقافي في مقدمة أهداف تعزيز سيناء، حيث لا يمكن تطوير سيناء بينما يرزح معظم سكانها تحت خط الفقر وفي ظل انتشار الأمية وضعف مؤشرات التنمية البشرية وعدم الشعور بالعدل والمساواة، فأبناء سيناء هم الذين حافظوا على أراضيهم طوال فترتي الاحتلال وأبناء سيناء وأبناء سيناء تحت الاحتلال- مشروع ديان لتدوين سيناء وتعرض الذين عارضوا ذلك المشروع من زعمائهم للموت، كما يجب تدعيم اتجاهات الانتقام لدى بدو سيناء من خلال إعادة التوازن لأولويات التنمية في شمال ووسط وجنوب سيناء بنفس معدلات الإنجاز الذي استخدم في المشروعات التي أقيمت في نطاق ٣٠ كيلومترا فقط من أرض سيناء شرق القناة التي تم أضيفت لمحافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس، حيث أظهرت دراسات استطلاع الرأي عدم رضي مواطني سيناء عندما يرون ترکز الإنجاز على ضفة القناة الشرقية بينما لم تحدث التنمية بنفس المعدل في باقي ربوة سيناء

هناك عدد من المشروعات الحيوية التي تعطلت من قبل والتي تؤدي لدفع قوية لثمار التنمية، إما لعدم توفر مصدر قريب للمياه العذبة أو لعدم توفر الغاز الطبيعي، والتي يجب العمل على إعادة إحيائها من جديد بعد

^٤) British Petroleum (BP)

توفرهما، أهمها مشروع إقامة المجمع الصناعي المتكامل على بحيرة البردويل شمال سيناء لإنتاج ملح الطعام وكربونات الصوديوم والصودا الكاوية والزجاج والصابون وذلك بتوفير المياه العذبة من ترعة السلام ، لأن استكمال المشروع يؤدي لطفرة تنموية كبيرة بتوطين ٣٠ ألف نسمة، أي خمسة آلاف أسرة بالمنطقة، ومن المشروعات التي تعطلت أيضاً من قبل لعدم توفر الغاز الطبيعي مشروع استغلال حام الكبريت الذي يوجد بشمال سيناء في منطقة العريش، الذي توقف لعدم توفر الغاز الطبيعي ويمكن البدء في تنفيذ هذا المشروع إذا ما تم استكمال خط أنابيب الغاز الطبيعي لإنتاج الكبريت اللازم لكثير من الصناعات الكيميائية ولصناعة الأسمدة الفوسفاتية بجودة منافسة في السوق العالمي.

ويعتبر مشروع التنمية الزراعية بشمال سيناء على رأس مشروعات التنمية ويسمى مشروع ترعة السلام" وتقدر احتياجاتة المائية السنوية للاستصلاح بنحو ٤٤٥ مليون متر مكعب من مياه الصرف الزراعي المخلوطة مع مياه النيل بنسبة ١:١ بحيث لا تزيد نسبة الملوحة عن ١٠٠٠ جزء في المليون مع اختيار التراكيب المحصولية المناسبة تروي حوالي ٤٠٠ ألف فدان شرق قناة السويس قسمت إلى خمسة قطاعات استصلاح (ب١، ب٢، ب٣، ب٤، ب٥) كما هو موضح بالجدول رقم (١)، علاوة على ٢٢١ ألف فدان غرب القناة ويتوزع الزمام غرب قناة السويس بين أربع محافظات هم محافظة دمياط والدقهلية والشرقية والإسماعيلية ، كما يدخل جزء من أراضي شرق القناة من منطقة سهل الطينة والقنطرة شرق في زمام محافظتي الإسماعيلية وبور سعيد، وعندما تعطل استكمال مشروع ترعة السلام وانحرف عن الهدف الرئيسي له ناقمت مشكلة تلوك تنمية القطاع الزراعي في شمال سيناء، ولذلك بلغت نسبة المساحة المسلمة للمستثمرين ٢٠% فقط حتى عام ٢٠٠٨ من إجمالي المساحة الزراعية المستهدفة وهي ٤٠٠ ألف فدان، بينما تم إنفاق ٦٠% من التكاليف الاستثمارية للمشروع، وإيجاد المنهج الملائم للتغلب على توقف الأعمال بممشروع ترعة السلام بسبب الأخطاء الفنية في مسار الترعة وعدم وجود التمويل اللازم للترع جانبية

ويبيّن جدول (١) الأراضي المستهدفة زراعتها بشمال ويدوأ، تغير إتمام مجرى ترعة السلام حتى شمال سيناء وادي العريش- لأن معظم الشركات المنفذة بعد قرار تعويم الجنيه في عام ٢٠٠٣ عندما تضاعف سعر صرف الدولار بالجنيه المصري فارتفعت أسعار المواد الخام، ووافق مجلس الوزراء في ٢٠٠٦/١١/٣٠ على إنهاء عقود شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام المتعثرة المتعاملة مع وزارة الموارد المائية والري، وبناء على ذلك وافقت إدارة المشروع على ختاميات العمليات والاكتمال بما تم تنفيذه دون استكمال باقي الأعمال، وترتبط على

ذلك إطلاق المياه في أكتوبر ١٩٩٩ لجميع فروع الري والصرف وتسليم الأراضي للمنتفعين دون تنفيذ أعمال تبطين الترعة الرئيسية وفروعه بالحجر، وبالتالي غابت الحماية من تسرب المياه وبدأت جسور الترعة وفروعها تهيل في مجرى الماء، ليس هذا فحسب بل قام عديد من المتفعين بقطع جسور المصارف الحقلية لصرف المياه في أراضيهم مما أدى لحدوث طمس بعض المصارف، وأدى تأخر تنفيذ مأخذ الري بين محطات الرفع والترع نتيجة تعثر التنفيذ وإنهاء الأعمال إلى تأخير تنفيذ الأعمال الداخلية التي تخدمها تلك المأخذ وعدم الاستفادة من وحدات الري بمحطات الرفع على الترعة لعدم انتهاء شبكات الري خلف تلك الوحدات.

ونتيجة لكل ما سبق تم التعدي على الأراضي الزراعية من قبل الأهالي قبل عبور الترعة قناة السويس في منطقة سهل الطينة ومركز المنزلة دقهلية وحولوها إلى برك استزراع سمكي على مياه ترعة السلام، وهي مربحة للغاية، علما بأن تلك الأرضي كانت من نتاج ردم ما يربو على ٥٠٠ ألف فدان من بحيرة المنزلة للتوسيع الزراعي فخسرت مصر موارد سمكية طبيعية إذا قدّرت بسعرها الاجتماعي لبلغت أضعاف ما تدره من عائد المحاصيل الحقلية بعد التجفيف، ومازالت هذه البرك السمكية الغير قانونية، تعمل بل اعترفت بها هيئة الثروة السمكية في نشراتها الإحصائية كمزارع سمكية لارتفاع إنتاجيتها، ولم تكتمل خطة الزراعة والري في شمال سيناء، فمن المسئول عن دفع فاتورة إهدار الموارد الطبيعية المصرية من مياه وأراضي زراعية منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن في تلك المناطق

ولأن تنمية القطاع الزراعي في شبه جزيرة سيناء تعتبر حجر الزاوية في تخفيف عبء الكثافة السكانية في الوادي القديم لذلك يجب حسم الجدل والانتقاد الذي أثاره مشروع شمال سيناء للتنمية الزراعية بدراسة جدوى دقيقة وجادة في الأمور الفنية والاقتصادية وخاصة بالنسبة لتكلفة استصلاح الفدان الواحد وتكلفة توصيل مياه الري، وكذلك بالنسبة لملوحة الأرضي ومشاكل الصرف الزراعي وأثرها على المياه الجوفية وعلى بحيرة البردويل، حيث يرى خبراء عديدون أن هذا المشروع نموذج صارخ لهدر الإمكانيات ونفكك الروابط العضوية بالنسبة لعناصر استراتيجية "المشروع القومي" التي تهدف في الأساس إلى التنمية المستدامة – بما يعني أن نترك للأجيال القادمة من الفرص ما يوازي تلك الفرص التي أتيحت للجيل الحالي دون نقصان إن لم يكن أكثر بالنسبة إلى تعظيم المردود والقيمة المضافة للأرض والبيئة ، وإلى تعظيم القيمة المضافة للإنسان وللموارد الطبيعية وللرأسمال المجتمعي .

وأهم مناطق الجدل هو القطاع رقم ٥ بالمشروع ، ويغطي مساحة حوالي ١٣٠ ألف فدان بودي العريش - منطقة السرو والقوارير - التي تمت إضافتها عام ١٩٩٠ بناءاً على طلب اللواء منير شاش محافظ سيناء الأسبق - ولم يكن يتضمنها المخطط العام الرئيسي للأراضي هو ما تطلب ضرورة مد ترعة السلام لتوصيل المياه له، حيث يرى خبراء عبیدون أن احتواء وادي العريش على مياه جوفية في حوض أرضي بمساحة ١٩ ألف كم^٢ ، وتتوفر الأمطار ومياه السيول التي يمكن احتجازها ببعض السدود غير المكلفة تكفي لإنتاج ما يربو على ثلاثة أضعاف ما ينتجه وادي العريش حالياً، وتبلغ ثلاثة أضعاف احتياجات سكان المنطقة، هذا بالإضافة إلى أن أكثر من ٦٩.٦ % من إجمالي مساحة هذا القطاع ترتفع بأكثر من ١٠٠ متر فوق سطح البحر (جدول رقم ٢) مما يؤدى إلى استهلاك طاقة كبيرة جداً لضخ المياه ورفعها بالمقارنة إلى استهلاك القطاعات الأربع الأخرى مجتمعة. والجدول رقم (٣) يوضح كمية الطاقة المقدرة استهلاكها لتوصيل المياه إلى القطاع رقم ٥ بالمقارنة إلى كمية الطاقة المقدرة استهلاكها بالنسبة لباقي القطاعات الأربع مجتمعة، حيث تحتاج مساحات القطاعات ١، ٢، ٣، ٤ البالغة إلى طاقة قدرها ١٢١٠٠٠ طن متري زيت بترولي مكافئ في السنة تعادل ١٤٨٢٦١٣ ميجاوات ساعة وحوالي ١٠.٥ مليون ميجاوات ساعة في السنة لري حوالي ٢٦٨ ألف فدان، أي يحتاج الفدان الواحد إلى حوالي ٥.٣ ميجاوات ساعة في السنة لتوصيل المياه إليه، بينما القطاع رقم ٥ وحده الذي تبلغ مساحته ١٣٢ فدان، أي حوالي ٤٩٪ من إجمالي مساحة القطاعات الأربع يحتاج إلى ٨٠١٠٠٠ طن متري زيت بترولي مكافئ سنوياً لتوصيل المياه إليه تعادل ٩٨٠٠٢٣٥ ميجاوات ساعة أي حوالي ٩.٨ مليون ميجاوات ساعة في السنة، بما يعني أن الفدان الواحد يتكلف ٧٤.٢ ميجاوات سنوياً لتصل مياه الري إليه، أو بمعنى آخر أن ١٣٢ ألف فدان هي مساحة القطاع رقم ٥ سوف تستهلك وحدها ٨.٥٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة التي استهلكتها جمهورية مصر عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، وهذا يكفي لصرف النظر عن استصلاح هذا القطاع وخاصة مع المشاكل الفنية والبيئية الأخرى الناتجة عن تنفيذه والتي تقلل أيضاً من جدوه واستصلاحه وتوصيل مياه ترعة السلام إليه ويمكن حسم هذا الجدل بدراسة جدوى دقيقه لمدى إمكانية الاعتماد على المارد المائيه التي في المنطقة، حيث هناك مياه جوفية في حوض أرضي بمساحة ١٩ ألف كم^٢ ، وتتوافق الأمطار ومياه السيول التي يمكن احتجازها ببعض السدود غير المكلفة ، والتي تكفى لو تم إدارتها جميعها برشد لإنتاج ما ينتجه هذا الوادي حالياً ثلاث مرات على الأقل ، وتكتفى احتياجات سكان تلك المنطقة ثلاثة مرات على الأقل

وباعتبار أن من بين أهداف المشروع الأساسية هدف توطين ثلاثة ملايين مواطن لخفيف الضغط السكاني على الوادي القديم ، فكان يجب تحسين أوضاع امتالك المواطن البسيط وصغر الملاك للأصول ، وجعل زراعة الحيازة الصغيرة هي الأساس ، ودعها تكون أكثر قدرة على المنافسة والاستمرار في الإنتاج والتسويق بمساندة الدولة لمنظمتهم وجمعياتهم التعاونية، وتحسين إنتاجية وربحية واستدامة زراعة الحيازة الصغيرة هو السبيل الرئيسي لتحقيق هدف المشروع وللخلاص من الفقر وتقليل حجمه بمصر في إطار إنشاء ٨٠ قرية لكل منها جمعية تعاونية تخدم ٥آلاف فدان

٣. المعالم الرئيسية للتطوير المطلوب في الأهداف والإدارة والتنفيذ

تدعيم الإنتاج الزراعي والمساهمة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية على المستويات الإقليمية والقومية مع دعم الصادرات المصرية بالاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والموارد المائية ومن المستهدف أن تزداد الرقعة الزراعية بمقدار ٧٧٢ ألف فدان شاملة المساحات المستهدفة زراعتها بعد تنفيذ مشروعات أعلى النيل ٢٥٠ ألف فدان وذلك بالإضافة لما هو قائم ويقدر بنحو ١٧٥ ألف فدان، مما يؤدي لتحقيق قطاع الزراعة لمناخ جذب الزيادة السكانية من الوادي بالإضافة إلى توطين سكان سيناء الحاليين وسوف يستوعب القطاع حوالي ١٦٥ ألف فرصة عمل تتضمن زيادة سكانية قدرها ٧٧٤ ألف نسمة

تدعيم قطاع الصناعة واستخدام الموارد المتاحة على أرض سيناء وكذلك جلب الصناعات الصغيرة غير المتوجهة إلى الموارد الطبيعية التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة الصناعية واعتباره المجال الحيوي لنشاط القطاع الخاص وذلك بجانب قطاع البترول الذي سوف يلعب دوراً كبيراً في تنمية سيناء حيث يقدر احتياطي المنطقة بحوالي ٢٣٧ مليون برميل من الزيت

وضع السياحة في المنطقة والمكانة التي تتفق مع الاتجاهات العالمية بالإضافة إلى الاهتمام الكامل بالسياحة الداخلية ويوفر هذا القطاع حوالي ١١٣ ألف فرصة عمل يتبعها زيادة سكانية حوالي ٣٣٩ ألف نسمة تحقيق عناصر الربط المختلفة بين سيناء وبقى أجزاء الجمهورية وبين سيناء والعالم الخارجي وذلك في إطار مجموعة متنوعة من وسائل الربط البري والجوى والسكك الحديدية والبريد والبرق مع تدعيم طاقة التخزين وبالتالي العمل على تنشيط التجارة الداخلية والخارجية

تحسين نوعية الحياة وتقديم التنمية بعيداً عن التلوث البيئي لذلك بتنمية شبكات المياه والصرف الصحي وفقاً لأحدث المستويات وأكثرها كفاءة يصاحب ذلك الاهتمام بقطاع الكهرباء كضرورة للحياة العصرية والاهتمام ببناء

الإنسان علمياً وصحياً وثقافياً ودينياً مع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والتربيـة البدني وبذلك يجمع المشروع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار متناسب يحقق الشمول والتقدم في كافة الاتجاهات العمل على زيادة سكانية مقدارها حوالي ٢٠٧٥ مليون نسمة يضاف إليها سكان سيناء البالغ عددهم حوالي ٢٧٧ ألف نسمة فيصبح إجمالي سكان سيناء ٢٠١٧ حوالي ٣ ملايين نسمة كما يخلق المشروع فرص عمالة يصل إجماليها في إلى نحو ٨٠٠ ألف فرصة عمل لتخفيف الضغط السكاني على الوادي القديم، وهذا يتطلب تحسين أوضاع امتلاك المواطن البسيط وصغار الملاك للأصول ، وجعل الحيازة الصغيرة هي الأساس ، ودعمها في الإنتاج والتسويق بمساندة الدولة لمنظـماتهم وجمعياتهم التعاونية لتكون أكثر قدرة على المنافسة والاستمرار ، باعتبار أن تحسين إنتاجية وربحية واستدامة زراعة الحيازة الصغيرة للتخلص من الفقر وتقليل حـدة بمصر من خلال توزيع التنمية على القطاعي مـكانياً على كافة أنحاء سيناء وفقاً لمـنطلـبات الاستـخدام للمـوارـد المتـاحة وعـدـالة تـوزـيع المـوارـد للـتنـمية عـلـى كـافـة أـجزـاء شـبه جـزـيرـة سـينـاء ويـتم ذـلـك فـي إـطـار مـحاـور مـتكـاملـة لـلـتنـمية وـإـحـادـاث نـسـيج عمرـانـي مـتكـاملـ وـمـتـطـورـ إـنشـاء هـيـئة مـسـتقـلة لـإـدـارـة التـنـمية وـالـتـعمـير فـي سـينـاء عـلـى غـرـار تـجـربـة تـشـيـيد السـد العـالـي بـرـئـاسـة نـائـب لـرـئـيس الـوزـراء لـه صـلـاحـيات وـاسـعـة لـلـتـخطـيط وـالـتـوجـيه وـالـمـتـابـعة تـتـبعـه أـمـانـة فـنـية تـضـم خـبـراء مـتـفـرون وـأـمـانـة تـفـيـذـية تـضـم مـمـثـلوـا الـوزـارـات وـالـمـحـافـظـات الـمعـنـية، تـتـحـمـل هـذـه الـهـيـئة كـافـة الـمـسـؤـليـات لـوـضـع الـخـطـط الـتـفـيـذـية وـمـتـابـعـتها وـتـقـيـيم الـأـداء وـتـقـدـم مـقـرـحـات الـحـلـول، تـتـبعـه أـمـانـة فـنـية بنـك مـعـلـومـات مرـكـزـي لـشـبه جـزـيرـة سـينـاء، يتم تحـديـه باـسـتـمرـار تـدبـير مـيزـانـية مـسـتقـلة منـ الآـن لـتـموـيل أـعـمـال هـذـه الـهـيـئة، كـذـلـك لـتـحـديـث وـتـطـوـير درـاسـات الجـدوـى الفـنـية وـالـاقـتصـادـية. وـإـصـدار خـرـيـطة اـسـتـثـمـارـية تـفـصـيلـة لـلـتـنـمية وـتـعـمـير سـنـاء تـبـيـن مـدـى التـكـامـل الـقـطـاعـي وـالـكـلـي الـاجـتمـاعـي وـالـاقـتصـادـي وـالـأـمـنـي، توـاكـبـها حـمـلات تـسوـيقـية وـدـعـائـية لـجـذـب الـقـطـاع الـخـاص بـحـيث يـمـثل نـصـيب الـاستـثـمـارـ الغـير حـكـومـي ثـلـثـي حـجم الـاستـثـمـارات عـلـى الـأـفـل وضعـ التـنـمية الـبـشـرـية باـعـتـبارـ أنـ مجـتمـعـ سـينـاء هـمـ الـهـدـفـ منـ مـخـطـطـ التـنـمية وـهـمـ صـانـعـوهـ وـهـذـاـ يـعـنـيـ اـعـتـبارـ العـرـفـ الـبـدـوـيـ فـي إـدـارـةـ الـمـجـتمـعـاتـ الـمـحـلـيـةـ، وـكـذـلـكـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ الـقـيـادـاتـ الـفـاعـلـةـ الـمـعـتـبـرـةـ منـ قـبـلـ مجـتمـعـ الـقـبـائـلـ وـلـيـسـ الـقـيـادـاتـ الـبـيـرـوـقـراـطـيـةـ الـتـنـظـيمـيـةـ، بنـاءـ قـاعـدـةـ مـنـ القـوىـ الـعـالـمـةـ الـمـحـلـيـةـ ذاتـ الـخـبـرـةـ بـالـتـدـريـبـ وـالـتـعـلـيمـ الـمـوـجـهـ نحوـ اـحـتـيـاجـاتـ التـنـميةـ

إشراك المجتمع المحلي في سيناء سواء كأعضاء في أماناته التنفيذية أو الفنية لاستطلاع رأي ممثلي هذا المجتمع في خطط وبرامج ومشروعات التنمية والتعهير لشبه جزيرة سيناء ووضع أسس لاعتبار هذه الآراء، بحيث تتبع

مكونات خطط التنمية

إعداد برنامج للتمويل خاص بشبه جزيرة سيناء، حتى لو تطلب تشريع خاص يضمن توطن منصب لرؤوس الأموال والعقول المصرية المهاجرة والوطنية المحلية، ويع ضوابط للمشاركة الغير مصرية في الاستثمارات، مع التأكيد من تقديم حوافز غير تقليدية للمستثمرين سواء في شأن الأوعية الضريبية أو الحيازة، وذلك في منظومة تبقي الهدف الاستراتيجي الأمني غير مخترق، ويمكن أن تحتوي البرنامج على كيفية مساهمة الاستثمار الغير حكومي في تنفيذ البنية الأساسية سواء بنظام (BOT) أو تحصيل رسوم تحت إشراف حكومي من المنتفعين بالبنية الأساسية، وقد أعلن وزير خارجية إنجلترا الأسبق ديفيد أوين فحوى هذا الحل وهو يتحدث في القاهرة منذ شهور في الجامعة الأمريكية عن مستقبل السلام في الشرق الأوسط

المراجع

- (١) موقع الحزب الوطني الديمقراطي في 29 مارس 2008 / بقلم طه محمد عبد المطلب .
- (٢) وقائع ندوة تنمية سيناء التي نظمتها جمعية النداء الجديد وأدارها أحمد عز العرب رئيس مجلس إدارة الجمعية في يناير 2009 .
- (3) American Chamber of Commerce in Egypt,
<http://www.amcham.org.eg/BSAC/StudiesSeries/Report25.asp>
- (4) North Sinai Agricultural Development Project <http://www.atkinsglobal.com/>
- (5) Food and Agriculture Organization of the United Nations
- (6) American Chamber of Commerce in Egypt,
<http://www.amcham.org.eg/BSAC/StudiesSeries/Report25.asp>
- (7) :Publications of the Euro-Mediterranean Information System on "Know-How in the Water Sector" (EMWIS) <http://www.emwis.net/en>
- (8) Arab Millennium Ecosystem Assessment/Sinai Sub global Assessment/ Progress Report/October 2006
- (9) http://goliath.ecnext.com/coms2/gi_099-270259/Egypt-New-Geological-Concepts-For.html / Published date 05- Jan- 2004
- (10) Bulletin of Canadian Petroleum Geology/ Vol.44.No 4 / published Dec 998 ; p 65- 63./Subject : Geologic Setting and Hydrocarbon Potential of North Sinai, Egypt.
- (11) <http://www.amcham.org.eg/BSAC/StudiesSeries/Report25.asp> / copyright © 2009 American Chamber of Commerce in Egypt .
- (12) Paper presented by Nabil M. El-Khoderi in the International Symposium on “ Water Resources in the Middle East : Policy and Institutional Aspects ”/ University of Illinois at Urbana-Champaign, Urbana, Illinois, USA/ October 24-27,993
- (١٣) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، شعبة الشؤون المالية والاقتصادية "تفعيل تنمية وتعظيم سيناء "استراتيجية حتبية لمصر" ، يناير 2010
- (١٤) "كتاب المشروع القومي لتنمية سيناء، المجلس القومي للشباب، مطبعة المجلس القومي للشباب، فبراير 2010
- (١٥) "كتاب سيناء: ربع قرن في ذاكرة الوطن" ، الهيئة العامة للاستعلامات
- (١٦) تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن